The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 2, April - June 2025
Page No: 55-64
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71 ISI 2024: 0.696

# أدب الخلاف في بعض المسائل العقدية

عبد الرحيم محمد علي رمضان[*1]
[1]الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا

# The Etiquette of Disagreement on Some Doctrinal Issues

Abd Alrheem Mohammed Ali Ramadan[1*]
[1]Libyan Authority for Scientific Research, Libya

[*]Corresponding author abdulrahimali309@yahoo.com [*]المؤلف المراسل

**تاريخ الاستلام:** 2025-02-05 **تاريخ القبول:** 2025-04-07 **تاريخ النشر:** 2025-04-20

**الملخص**

تبحث هذه الورقة البحثية في الطريقة الصحيحة للتعامل مع الخلافات حول المواضيع الدينية، إذ أصبحت هذه الخلافات شائعة ومعقدة اليوم، وتُهدد وحدة المسلمين، وتؤدي إلى التطرف والتشدد أو التساهل في التعامل معها. هدفت الدراسة إلى تحديد أشكال الخلاف المقبولة وغير المقبولة، بالاستناد إلى السنة النبوية، والقرآن الكريم، وآثار السلف الصالح. وبمنهج استقرائي وتحليلي، جُمعت المصادر ذات الصلة، ودرست بدقة، واستُخلصت منها المبادئ والضوابط لحل الخلافات العقائدية. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الخلاف في العقيدة لا يعني بالضرورة اعتبار الشخص مُبتدعًا أو التفسيق، وأن الإنصاف والعدل وحسن الظن من أهم الأخلاقيات المتوقعة عند حل المشكلات مع المخالفين. كما اقترحت تضمين هذه القيم في المناهج الإسلامية، وأن تُركز ثقافة الحوار على الحقائق بدلًا من الآراء والمعتقدات الفارغة. ويهدف هذا العمل على سد الفجوات من خلال إظهار منهج علمي واضح يقلل من الخلافات بين طلاب العلم وأبناء الأمة الإسلامية على حد سواء.

**الكلمات المفتاحية:** الخلاف العقدي، أدب الحوار، العقيدة الإسلامية، السلف الصالح، احترام الرأي الآخر.

**Abstract**

This research paper explores the proper approach to addressing disputes over religious matters, which have become increasingly common and complex in the present day. Such disagreements threaten the unity of Muslims and may lead to either extremism and rigidity or undue leniency in handling them. The study aims to identify the acceptable and unacceptable forms of disagreement, drawing upon the Prophetic Sunnah, the Holy Qur'an, and the traditions of the righteous predecessors. Using an inductive and analytical methodology, relevant sources were collected, examined thoroughly, and analyzed to extract principles and guidelines for resolving doctrinal differences. Among the key findings of the study is that disagreement in matters of belief does not necessarily imply innovation (bid'ah) or immorality (fisq), and that fairness, justice, and good assumptions are among the most important ethical principles expected when resolving conflicts with those who hold differing views. The study also recommends incorporating these values into Islamic educational curricula and emphasizes that a culture of dialogue should focus on facts rather than empty opinions or unfounded beliefs. This work seeks to bridge gaps by presenting a clear and scholarly methodology that helps reduce conflicts among students of knowledge and members of the Muslim community alike.

**Keywords:** Doctrinal disagreement, ethics of dialogue, Islamic creed, righteous predecessors, respect for differing opinions.

**المقدمة**

العقيدة الإسلامية هي الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها شخصية المسلم، وتشكل عمق انتمائه إلى دينه، فهي التي تحدد تصوراته عن الكون، الحياة، والآخرة، كما تؤثر بشكل مباشر على فكره وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية. فهي ليست مجرد أفكار نظرية، بل هي حياة تفاعلية تشمل كل جوانب وجود الإنسان. ولذلك كان التركيز على العقيدة من أولى أولويات دعوة الأنبياء والرسل عبر التاريخ، فالهدف الأساسي لدعوتهم هو توحيد الله سبحانه وتعالى وعبادته وحده، وترك كل ما يُعبد من دون الله. قال تعالى:﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36].وقد كان النبي محمد ﷺ في طليعة من رسّخوا هذا المفهوم في نفوس المسلمين، إذ قضى ثلاثة عشر عامًا في مكة يرسخ عقيدة "لا إله إلا الله" في قلوب أصحابه قبل أن يفرض عليهم أي عبادة عملية، وهذا يدل على أهمية تصحيح العقيدة قبل العمل الصالح. وقد ورد في الحديث الشريف قوله ﷺ:"إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله..." (رواه البخاري ومسلم)، مما يؤكد أن العقيدة هي الأساس الذي يبنى عليه الدين، وهي التي تميز المسلم عن غيره.

ومع ذلك، طبيعة البشر وتفاوت عقولهم ومداركهم تجعل من اختلاف الفهم أمرًا لا مفر منه، حتى في القضايا العقدية التي تعد من أعظم مباحث الإسلام. فقد نشأت الخلافات بين الصحابة والتابعين في بعض المسائل، مثل خلق القرآن، وصفات الله، وغيرها من القضايا، إلا أن هذه الخلافات لم تؤدِ إلى انقسام أو خروج من الجماعة، بل كانت ضمن دائرة أهل السنة والجماعة. فقد قال الإمام الذهبي رحمه الله: "وما زال يختلف أئمة أهل السنة في مسائل عقدية جزئية، كمسألة خلق القرآن، والرؤية، والزيادة في الإيمان ونقصانه"، وهذا يُظهر أن الاختلاف في المسائل العقدية ليس بالضرورة خروجًا عن الدين الصحيح. في العصر الحديث، تواجه الأمة الإسلامية تحديات كبيرة تتمثل في غياب أدب الخلاف، لا سيما بين طلاب العلم والدعاة، حيث يتسارع البعض إلى استخدام التكفير والتبديع ضد من يخالفهم في الرأي، مما يؤدي إلى تمزيق صفوف الأمة، وزعزعة وحدتها، وإثارة الفتنة باسم "الغيرة على العقيدة". وهذا سلوك يختلف جذريًا عن منهج السلف الصالح الذين كانوا يجمعون بين التمسك بالعقيدة والرحمة في التعامل مع المختلفين، ولم يسرعوا إلى تفسيق المخالف بمجرد الخلاف.

تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة بلورة منهج متوازن يوضح ضوابط وآداب الخلاف العقدي وفق فهم السلف الصالح، ليجمع بين التمسك بالعقيدة الصحيحة واحترام المخالف في المسائل الاجتهادية، ويعيد ترتيب الأولويات العقدية في ظل الواقع المعاصر المليء بالتحديات الفكرية والاجتماعية. إن من المهم أن نميز بين ما يسوغ فيه الخلاف وما لا يسوغ، وأن نُثبت في أذهان طلاب العلم والمجتمع أن الخلاف في بعض المسائل لا يعني فساد العقيدة أو الانحراف عن المنهج، بل هو فرصة للحوار والبحث عن الحق.

تدور المشكلة البحثية حول كيفية ضبط آداب الخلاف في المسائل العقدية بما يحقق التوازن المطلوب بين التمسك بالعقيدة الصحيحة واحترام الآخر، خاصة في ظل غياب هذه الضوابط التي تؤدي إلى الغلو في التكفير والتبديع، أو إلى تمييع القضايا العقدية، وهو ما يتطلب تأصيلاً علميًا متوازنًا يساهم في تهذيب الخطاب العقدي، ويمنح الباحثين والدعاة مرجعية واضحة مستندة إلى القرآن والسنة وفهم السلف الصالح، بعيدًا عن الانحياز المذهبي أو التعصب الفكري. إضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث يهدف إلى سد فجوة معرفية في الدراسات المعاصرة التي لم تعالج بشكل مفصل آداب التعامل مع الخلاف العقدي من ناحية منهجية وموضوعية، حيث تركز كثير من الدراسات على أسباب الخلاف دون التركيز على الضوابط التي تضمن وحدة المسلمين وتوجيه الاختلاف نحو البناء والإصلاح.

ويأتي هذا العمل ليستجيب للحاجة الملحة إلى توعية المجتمع الإسلامي والمهتمين بالعلوم الشرعية بأن الخلاف ليس نهاية المطاف، بل هو مرحلة في بناء الوعي الديني، شرط أن يُدار وفق القواعد الشرعية التي تحمي من الفتنة. وبهذا، يأمل البحث أن يقدم إسهامًا علميًا وأخلاقيًا يعزز ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر، ويرسخ القيم الإسلامية السمحة التي تحث على التفاهم والوحدة، وأن يكون دليلاً عمليًا لمن يريد أن يخوض في قضايا الخلاف العقدي بميزان الشرع، بعيدًا عن الهوى والانتصار للمذهب، مما ينعكس إيجابًا على بناء أمة متماسكة قوية في وجه تحديات العصر.

**تساؤلات البحث أو فرضياته.**

- ما مفهوم الخلاف العقدي وحدوده؟
- متى يكون الخلاف سائغًا؟ ومتى يكون غير سائغ؟
- ما هي ضوابط وآداب التعامل مع المخالف في العقيدة؟
- هل كان السلف يختلفون في مسائل عقدية دون أن يبدّع بعضهم بعضًا؟
- كيف يمكن تطبيق هذه الآداب في واقعنا المعاصر؟

**أهداف البحث.**

- بيان حقيقة الخلاف العقدي وحدوده.
- توضيح الفرق بين الخلاف السائغ وغير السائغ.
- تأصيل آداب الخلاف العقدي من القرآن والسنة وأقوال السلف.
- إبراز النماذج التطبيقية من تعامل العلماء مع المخالفين.
- تقديم رؤية تربوية لطلاب العلم والدعاة لضبط الخلاف العقدي.

**الدرسات السابقة**

ناقش العديد من الباحثين والخبراء في المذاهب والفقه مسألة الخلاف وما يُناسب مناقشته في السياقين الفقهي والعقائدي. ومع ذلك، تناول عدد كبير من هذه الدراسات مساوئ الانفعال والجوانب الشرعية لاختلاف الآراء. وحتى لم تُفرد دراسة موسعة تركز بصورة مباشرة على آداب الخلاف في المسائل العقدية السائغة.

يُعتبر كتاب طه جابر العلواني "آداب الاختلاف في الإسلام" (1991) من أوائل الكتب التي تناولت أسباب الخلاف في الإسلام. وقد هدف إلى بيان الحدود بين ما يجوز الخلاف فيه وما يؤدي إلى سوء السلوك، مدعمًا بنصوص دينية وأمثلة من الفقهاء السابقين. وقد تناول مسألة اختلاف الآراء من خلال دراسة الأحكام والمبادئ وكيفية تطبيقها. مع ذلك، كان الموضوع الرئيسي هو المعارضات بين النظريات الفقهية المختلفة، بينما غابت الملاحظات المتعمقة في العقيدة عن دراساته. ولا يزال هذا العمل مؤثرًا لأنه يقدم مبادئ عامة وهيكلًا منصفًا لدراسة المخالف[2].

وتناول كتاب ابن الجوزي واخرون موضوع الخلاف العقائدي بالتفصيل في كتابهم " الايضاح لقوانين الاصطلاح "في الجدل والمناظرة" " (1995)، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه. وقد اهتم ببيان رأي السلف في بعض الفرق العقائدية، كالمعتزلة والخوارج والمرجئة، من خلال الدراسة التطرق لما قاله الأئمة وأفتوا به في معارضة البدع ومن اتبعها. ورغم أن الدراسة مدعومة بمصادر قوية، إلا أنها غالبًا ما تحذر من الفرق بدلًا من اقتراح كيفية التعامل مع الخلاف في المسائل المباحة[3]. يقدم كتاب " فقه الاختلاف" خليلي، محمد انيس مصطفى (2011) نظرةً معاصرةً على قواعد الخلاف في الفقه الإسلامي. يُفرّق المؤلف بين الخلاف العلني والمستقر، وبين أنواع الخلاف المسموح بها والممنوعة، ويحدد سلسلةً من مناهج النظر إلى المسائل الخلافية. يُركّز المؤلف في كتابه على فهم الخلاف بين العلماء في أصول الفقه أكثر من التركيز على الخلاف العقدي[4].

في كتابه الصادر عام 2009، "آداب الحوار والمناظرة في الإسلام"، يُقدّم المشوخي، عبد الله سليمان، منهجًا بسيطًا وعميقًا لبيان الصواب في الخطاب والمناظرة الإسلامية، معتمدًا على شروح السلف الصالح. على الرغم من أن الكتاب ساهم في إثراء النقاش العلمي من خلال طرحه وجهات نظر أخلاقية، إلا أنه لم يُفرّق بين المنهجين العقدي والفقهي، ولم يُركّز بشكل كبير على الخلافات بين المذاهب[5].

في عام 2013، كتب محمد بن علوي المالكي الحسني، العلامة السيد أيضًا كتابًا علميًا بارزًا بعنوان " فهم النصوص بين النظرية والتطبيق ". يشرح هذا العمل كيف نظر السلف إلى الجماعات التي تختلف في بعض المذاهب المهمة، ويميّز المؤلف بدقة بين المفسرين والمعارضين، مستخدمًا تفاصيل تاريخية دقيقة. تكمن قوة هذه الدراسة في تحليلها واستخدامها المُفصّل، إلا أنها تفتقر إلى شرح نظري لمفهوم كيفية الاختلاف [6].

بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية السابقة، برزت مساهمات علمية عميقة من كبار علماء السلف المعاصرين في موضوع الخلاف العقدي وآدابه، وإن كانت في غالبها تأتي بصيغة فتاوى، دروس صوتية، أو تعليقات تفسيرية، إلا أنها تتضمن تأصيلًا علميًا دقيقًا في مجال ضبط الخلاف وتحديد مسائله.

يُعد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من أبرز من ناقش المسائل العقدية المختلف فيها، خاصة في تحقيقاته لكتب العقيدة وشرحه لها، مثل تعليقاته على "الاعتقاد" للبيهقي و"شرح الطحاوية". وقد أكد الألباني في مواضع كثيرة على أهمية التمييز بين الخلاف السائغ وغير السائغ، وعلى وجوب التثبت وعدم التسرع في التبديع والتفسيق، ما لم تقم الحجة، ومن ذلك قوله: "ليس كل من وقع في بدعة وقع عليه حكم المبتدع، بل يُنظر إلى اجتهاده وقصده، وقيام الحجة عليه"[7].

أما الشيخ عبد العزيز بن باز فقد كان مثالًا بارزًا في سعة الصدر وضبط الخلاف، فمع شدة تمسكه بالعقيدة الصحيحة، إلا أنه كان يحذر من الغلو في إساءة الظن بالمخالف، ويؤكد على فقه الموازنة بين إنكار الخطأ وعدم إسقاط الفضل لأهله. وقد نُقل عنه أنه كان يقول: "المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة لا ينبغي أن تكون سببًا للعداوة والبغضاء، ما دام الأصل محفوظًا"[8].

وقد أفرد الشيخ محمد بن صالح العثيمين مواضع متعددة من شرحه لكتب العقيدة خاصة في شرح العقيدة الواسطية وشرح الأصول الثلاثة لتوضيح ضوابط الخلاف العقدي، وبيّن أن بعض المسائل فيها سعة وخلاف بين الأئمة، ولا يُنكر على المخالف فيها إن كان له سلف، مع التأكيد على ضرورة الأدب والرفق في الحوار العقدي. يقول رحمه الله: "لا يجوز أن يكون الخلاف سببًا للطعن والوقيعة، بل ينبغي أن يُحكم فيه بالعلم والعدل". وقد استفاد هذا البحث من هذه المراجع السلفية المعاصرة، لا سيما وأنها تعكس فهمًا دقيقًا لأصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع الخلاف العقدي، وتُشكل مصدرًا تطبيقيًا مهمًا في تحليل الواقع الدعوي المعاصر وممارسات بعض طلاب العلم المتسرعة[9].

بعد دراسة هذه المناهج، يتضح جليًا عدم التركيز المُفصّل على الأساليب الصحيحة للتعامل مع الخلافات حول القضايا العقدية المُباحة. وتهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال مراجعة النصوص القانونية، والآراء الشخصية للخبراء، والأخلاق، ودور المجتمع في المحادثات حول العقيدة.

**مفهوم الخلاف العقدي وضوابطه**

الخلاف العقدي هو اختلاف وتباين في الرأي والفهم حول مسائل تتعلق بأصول الدين وأركانه الأساسية، وهي المسائل التي تشكل جوهر العقيدة الإسلامية التي يؤمن بها المسلمون، مثل التوحيد، وصفات الله، القضاء والقدر، أركان الإيمان، وغيرها من القضايا التي تحدد علاقة العبد بربه.

يُعرّف الخلاف العقدي اصطلاحًا بأنه: "تباين في العقيدة بين المسلمين في مسائل أصولية، تُعد من الثوابت أو المسائل القطعية في الدين، والتي يتعلق بها إيمان المسلم. "ويختلف عن الخلاف الفقهي الذي يتعلق بأحكام الفروع والتفاصيل الشرعية. فالخلاف العقدي يمس جوهر الإيمان وأصوله، وله انعكاسات أعمق على شخصية المسلم وهويته الدينية. قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: 118]، وهذا يشير إلى أن الاختلاف سنة إلهية، لكنه لا يبرر الخروج عن الثوابت.

**أولاً: تعريف الخلاف العقدي لغةً واصطلاحًا**

أ – التعريف اللغوي:

الخلاف في اللغة مأخوذ من مادة "خَلَفَ"، ويعني: المغايرة، فيُقال: خالفه إذا سار على غير طريقه، والخلاف نقيض الاتفاق.

العقدي من "العقيدة"، وهي مأخوذة من "العَقْد"، أي الشدّ والربط بقوة. فالعقيدة في اللغة تعني ما يُعقد عليه القلب ويُربط به ربطًا محكمًا[5].

ب – التعريف الاصطلاحي:

الخلاف العقدي هو:

"تباين الآراء وتعدد وجهات النظر بين المسلمين في مسائل تتعلق بأصول الإيمان والاعتقاد، كصفات الله، والقدر، وأسماء الإيمان والكفر، وغيرها من مسائل العقيدة. "ويُفَرَّق بين الخلاف العقدي والخلاف الفقهي بأن الأول متعلق بأصول الدين وثوابته، أما الثاني فمتعلق بالفروع[10].

**ثانيًا: الفرق بين الخلاف السائغ والخلاف غير السائغ**

أ – الخلاف السائغ:

هو الخلاف الذي يكون في المسائل الظنية أو التي تحتمل الاجتهاد، ولا يترتب عليه تضليل أو تبديع أو إخراج من الملة[11,12].

ومن شروطه:

1. أن تكون المسألة مما يسوغ فيه الاجتهاد.
2. أن يكون للمخالف حظ من النظر والدليل.
3. ألا يترتب على الخلاف مخالفة لإجماع سابق.

مثال: الخلاف في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج، هل كانت بالعين أم بالقلب؟ اختلف فيه الصحابة، ولم يُبدّع بعضهم بعضًا[13].

ب – الخلاف غير السائغ:

هو الخلاف في أصول العقيدة، أو ما علم من الدين بالضرورة، أو ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، ويُعد هذا النوع من الخلاف باطلًا، ويؤدي غالبًا إلى البدعة أو الكفر.

ومن أمثلته:

إنكار وجود الله أو علمه أو قدرته أو صفاته.

الخلاف حول القرآن، هل هو مخلوق؟ (كما قالت الجهمية والمعتزلة).

مثل هذه الخلافات تُعد خروجًا عن العقيدة الصحيحة، ولا يُعذر بها صاحبها إذا قامت عليه الحجة.

**ثالثًا: الضوابط العامة للخلاف في العقيدة**

ضبط الخلاف العقدي هو هدفٌ أساسي من أهداف الشريعة الإسلامية، إذ يسعى إلى الحفاظ على وحدة الأمة العقيدية، وحمايتها من التمزق والتفرق الناتج عن الخلافات التي قد تخرج عن نطاق الاجتهاد المشروع إلى دائرة التحريف والتكفير والتبديع. فالوحدة العقيدية تعد من أعظم مقاصد الإسلام، لا سيما وأن العقيدة هي الركيزة التي يُبنى عليها الإسلام والإيمان، فإذا اهتزّت هذه الركيزة، تهاوت معها أركان الدين وأساساته. ولذلك فقد رسم الله سبحانه وتعالى آليات وضوابط واضحة تُنظم الخلاف في العقيدة، وتُحدّد ما هو مقبول شرعًا وما هو مرفوض، وذلك لضمان أن يبقى الاختلاف في إطار التنافس الشريف والرحمة، لا في دائرة الفرقة والخصومة. ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

1. الرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف[14,15].

فلا يكون الخلاف إلا بناءً على أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع استلهام فهم السلف الصالح الذين جمعوا بين التمسك بالحقيقة والرحمة في التعامل مع المخالفين. قال تعالى: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: 59]، فالرجوع إلى النصوص هو المعيار الأول للفصل في الخلاف. وفهم السلف هو الميزان في تفسير النصوص العقدية.

2. تمييز المسائل القطعية عن الظنية

ففي المسائل القطعية التي ثبتت نصوصها قطعيًا لا يجوز الخلاف فيها، ويُحكم بخطأ من يخالفها، بينما في المسائل الظنية أو الاجتهادية يُباح الخلاف وتُعطى فيها مساحة للاجتهاد والرأي. وهذا التمييز يمنع التسرع في التكفير والتبديع ويُعطي مجالاً للاختلاف المشروع. فالخلاف في القطعيات لا يُعذر به أحد، أما الظنيات ففيها مجال للاجتهاد.

3. النظر في حال المخالف (هل هو مجتهد؟ جاهل؟ متأول؟ معاند؟)

ليس كل من خالف في مسألة عقدية مبتدعًا أو كافرًا، بل يُنظر إلى حاله ونيته ومدى معرفته وحجته التي استند إليها، فقد يكون مخطئًا في اجتهاده أو غير مطلع على النصوص كاملة، وهنا يُعامل بالرفق والإنصاف. قال النبي ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإني عبد فقولوا عبد الله ورسوله» (رواه البخاري)، وهذا يدل على أن الإنصاف في الحكم مطلوب. فليس كل مخالف يُبدّع أو يُكفّر، بل يُنظر في نيّته ودليله، وهل قامت عليه الحجة أم لا.

4. اجتناب التبديع والتكفير بغير علم

فالتكفير والتبديع من الأمور الخطيرة التي لا يجوز القفز إليها إلا بدليل قاطع، وإلا وقع المسلم في ظلم أخيه، وهذا ما نهى عنه النبي ﷺ بقوله:«من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما» (رواه البخاري ومسلم).

5. العدل في الحكم على المخالف

فلا يُجْحَد له فضل إن كان من أهل السنة، ولا تُهدر حسناته بسبب زلّة أو اجتهاد.

5. الحرص على جمع الكلمة ما أمكن

يجب العدل في تقييم المخالف، فلا يُنكر له أجره ولا يُحط من قدْره لمجرد وجود خلاف، ولا يُطلق الحكم الجزافي الذي قد يؤدي إلى التفرقة والفرقة. فالنبي ﷺ كان يقول: «لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» [رواه البخاري][16] .

6. الامتناع عن تعميق الخلاف عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل

ينبغي على الدعاة والعلماء مراقبة ما يُنشر من الخلافات وعدم استغلالها في إذكاء الفتن، بل العمل على نشر الحوار البناء والاحترام المتبادل. هذه الضوابط تشكل الأساس الذي يحفظ وحدة الأمة في العقيدة، ويحول دون سقوطها في بحور الخلاف المقضية إلى التمزق والشتات. ويجب أن يكون كل مسلم واعيًا بهذه الضوابط، ساعيًا إلى تطبيقها في حياته الشخصية والعلمية، مع الحرص على تنمية ثقافة التسامح والرحمة، حتى تبقى الأمة الإسلامية موحدة، متماسكة، وراسخة في عقيدتها، كما أراد الله سبحانه وتعالى.

**رابعًا: نماذج من الخلافات التي وقعت بين علماء السلف**

الخلاف العلمي بين العلماء هو سنة من سنن الله في الأرض، قال تعالى:﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[هود: 118]، فاختلاف الفهم والاجتهاد موجود في كل عصر. علاقة العلماء بالسلف تبرز كيف عالجوا الخلاف بحكمة وأدب، فمثلاً في خلاف الصحابة حول رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج، حيث اختلفوا في التعبير دون تكفير أحدهم، وهذا نموذج على التسامح. دراسات الحالة المعاصرة تظهر أن العلماء مثل الشيخ ابن باز والألباني وغيرهم اتبعوا هذا المنهج في التوسط بين التمسك بالعقيدة واحترام المخالف، قال ابن باز رحمه الله: "لا يجوز التكفير إلا بدليل قطعي"، وهذه الحكمة تحفظ وحدة الأمة وتمنع التفرق. تظهر هذه النماذج العملية أهمية إنماء فقه الخلاف والتعامل مع اختلاف الرأي بعقلانية ورفق، وعدم تعميق الصراعات بعبارات التبديع والتكفير غير المبررة.

1. مسألة الإيمان: هل يزيد وينقص؟

قال الإمام مالك والشافعي وأحمد: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

بينما قال بعض أهل الكوفة (وهم من أهل السنة): الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو في القلب.

ورغم هذا الخلاف، لم يُبدّع أحدهم الآخر، لأن المسألة كانت في التعبير لا الجوهر.

2. هل رأى النبي ﷺ ربَّه ليلة المعراج؟

قالت عائشة رضي الله عنها: "من زعم أن محمدًا رأى ربّه فقد أعظم على الله الفرية". بينما قال ابن عباس رضي الله عنه: "رآه بفؤاده".

اختلفا، لكن لم يُنكر أحد على الآخر، لأنه خلاف غير مؤثر في أصول الإيمان.

3. خلق أفعال العباد:

قال أهل السنة (كأحمد بن حنبل): العبد فاعل باختياره، والله خالق فعله[15].

قال القدرية: العبد يخلق فعله بنفسه.

وقال الجبرية: العبد مجبور على فعله.

هذا الخلاف غير سائغ في رأي أهل السنة، فأنكروا على الفرق الضالة، وبسطوا الرد عليها.

4. القرآن: هل هو مخلوق؟

أهل السنة قالوا: القرآن كلام الله، غير مخلوق.

المعتزلة قالوا: مخلوق.

فعدّ السلف هذه المقالة بدعة خطيرة، وكفر بعضهم قائلها، كما في فتنة الإمام أحمد[17,18,19,20].

**آداب الخلاف في المسائل العقدية**

**أدب الإنصاف وترك التبديع والتكفير في الخلاف السائغ**

الخلاف في مسائل العقيدة لا يعني بالضرورة خروج أحد الأطراف عن دائرة الإسلام، خصوصًا إذا كان الخلاف في أمور ظنية أو اجتهادية. من أهم آداب الخلاف في هذه المسائل هو الإنصاف، بمعنى: التعامل مع المخالف بعقلانية ورزانة، دون تعصب أو جفاء. عدم التسرع في التبديع (وصفه بالبدعة) أو التكفير (اتهامه بالكفر) إلا بعد تحقق دقيق، لأن هذه التهم قد تؤدي إلى تفكك المجتمع وتشويه وحدة الأمة. قال النبي ﷺ: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» (رواه البخاري ومسلم). وهذا الحديث يؤكد على أن التكفير لا يكون هينًا، ولا يجوز إلقاؤه إلا بدليل واضح، ويجب أن يُتحرى المسلمون الحق والعدل في الخلاف. كما أن التبديع له شروط، وهي أن يكون المخالف قد خرج عن أصل من أصول الدين أو أحكامه القطعية، وليس مجرد اختلاف في تأويل أو رأي[15].

**احترام المخالف مع بقاء الخلاف.**

احترام المخالف هو من قواعد آداب الخلاف، ويعني:

- أن يكون الخلاف مبنيًا على الاحترام المتبادل، بعيدًا عن التجريح الشخصي أو التنابز بالألقاب السيئة.
- الاعتراف بأن الخلاف لا يلغي صفة الإيمان لدى الطرف الآخر طالما لم يرتكب محظورًا شرعيًا.
- عدم الانجرار وراء الخصومة الشخصية أو التعصب، بل الأخذ بالمودة وحسن الظن.

في واقع السلف، كان احترام المخالف واضحًا، فمثلاً:

- كان الإمام أبو حنيفة يُجلّ أتباع الشافعي رغم اختلافهم.
- الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل كبيرة كصفات الله تعالى، ومع ذلك كانوا يتعاملون بالاحترام. وهذا ما يرسخ التآخي الإسلامي، ويحول الخلاف إلى سبيل للنقاش البنّاء لا الاقتتال[15].

**الرجوع إلى الدليل الشرعي عند التنازع.**

عندما يحدث الخلاف في مسألة عقدية، يجب على المتنازعين أن:

- يرجعوا إلى نصوص الكتاب والسنة، مع فهمهما وفق منهج أهل السنة والجماعة.
- أن يلزموا التثبت والتمعن في الأدلة قبل الحسم أو إصدار الأحكام.
- الأخذ بعين الاعتبار فهم السلف الصالح، لأنهم أقرب الناس إلى عصر الوحي وأكثرهم معرفة بالسياق[12].

قال تعالى:

﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[النساء: 59]

وهذا توجيه واضح بأن الخلاف لا يحل إلا بالرجوع إلى الشرع، وترك الهوى والأهواء. كما أن الاعتماد على الأدلة يمنع التعصب الأعمى، ويضع الخلاف في مساره الصحيح، بحيث لا يتحول إلى فتنة.

**الفرق بين النص والاجتهاد في المسائل العقدية.**

من الضروري التمييز بين:

النص الشرعي القطعي: مثل أصول العقيدة التي جاءت بها نصوص ثابتة لا تقبل التأويل أو الخلاف، كالتوحيد، وصفات الله التي أثبتها الشرع، وغيرها. الخلاف في هذه الأمور غير جائز، ومن خالفها يكون خارج الملة أو مبتدعًا.

الاجتهاد والظنيات: هناك مسائل في العقيدة تكون فيها النصوص ظنية أو الاجتهاد مباحًا، مثل التأويل في بعض الصفات، أو مسائل فقهية تتعلق بالعقيدة، إذ يمكن للمجتهد أن يختلف مع غيره بغير تكفير أو تبديع. هذا التمييز هو أساس ضبط الخلاف، فلا يتم توسيع دائرة التكفير والتبديع إلى حيث لا يجوز.

**أثر الخلاف العقدي على الوحدة الاجتماعية والأمن الفكري**

الخلاف العقدي، إذا لم يُضبط ويُدار بحكمة، يمكن أن يؤدي إلى تشتت الأمة الإسلامية، وزعزعة وحدتها، مما ينتج عنه انقسام فكري ومجتمعي حاد. إن الإسلام يحث على الوحدة والتآلف، قال تعالى:

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[آل عمران: 103]، وهو أمر واضح بوجوب تجنب التفرق والاختلاف المضر. عندما يتحول الخلاف العقدي إلى تكفير وتبديع، ينشأ عن ذلك الفتنة التي وصفها النبي ﷺ بقوله: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» (رواه مسلم)، وهذا التحذير يدل على خطورة الخلاف غير المضبوط الذي ينال من الوحدة ويؤدي إلى تدمير المجتمع. الأمن الفكري هو استقرار العقيدة لدى الأفراد والمجتمعات وعدم وجود غلو أو تفريط. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾[الحجرات: 15]، فاليقين والثبات هما أساس الأمن الفكري. الخلاف المتكرر والمفتوح قد يزرع الشك والارتياب، مما يهدد هذا الأمن. لهذا كان ضبط الخلاف وتحديد ضوابطه من أهم السبل لحفظ وحدة الأمة واستقرارها، وهذا ما حث عليه السلف الصالح، حيث كانوا يجمعون بين التمسك بالعقيدة الصحيحة والرحمة في التعامل مع المخالفين.

**الخاتمة**

يُعد الخلاف العقدي من الظواهر الطبيعية والراسخة في تاريخ الأمة الإسلامية، فقد وقعت الخلافات منذ عهد الصحابة والتابعين، ولم يُنكر عليها أحد إلا إذا خرجت عن دائرة أصول الدين الثابتة. إن الإسلام لم يأتِ ليجعل من الأمة كتلة واحدة متجانسة في كل تفصيل، بل أعطى مساحة للاجتهاد والاختلاف في الأمور التي تحتمل التأويل والاجتهاد، وهذا هو جوهر الخلاف السائغ الذي لا يخل بوحدة العقيدة وأصولها. قال تعالى:﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: 118]، فاختلاف الآراء سنة إلهية. وفي الوقت نفسه، لا يجوز أن يتحول هذا الخلاف إلى حالة من الفرقة والتمزق، بل يجب أن يكون ضمن إطار منضبط يحفظ وحدة العقيدة وأصول الدين. لذلك كان التمييز بين الخلاف السائغ وغير السائغ حجر الزاوية في ضبط الخلاف العقدي، فالخلاف السائغ يتمثل في المسائل الظنية والاختلافات الاجتهادية التي لا تخرج المسلم عن دائرة الإسلام، ولا تستوجب التبديع أو التكفير.

أما الخلاف غير السائغ فهو ما يخالف الثوابت الشرعية، مثل إنكار أحد أركان العقيدة أو التشكيك في النصوص القطعية، وهذا النوع من الخلاف يُعد باطلًا ومحرّمًا شرعًا. وتُعد آداب الخلاف، التي تشمل الإنصاف في الحكم على المخالف، واحترامه، والرجوع إلى الأدلة الشرعية القطعية، من أهم الأدوات التي تحفظ وحدة المسلمين وتمنع الفتن الناجمة عن الخلافات. فقد أوصى النبي ﷺ بالتسامح والرحمة في التعامل مع الآخرين، وأمر بالعدل وعدم التسرع في الحكم، فقال: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما» (رواه البخاري ومسلم)، وهذا الحديث يؤكد ضرورة التثبت والرحمة في الخلاف. لقد احتوى التاريخ الإسلامي على أمثلة حية من خلافات الصحابة والتابعين التي عُولجت بحكمة ورؤية ثاقبة، فكانوا يتسامحون مع اختلاف الرأي، ولم يجعلوا الخلاف سببًا لتفريق الأمة.

وهذا المنهج هو النموذج الذي ينبغي أن يُحتذى به في زمننا الحاضر، حيث تتعاظم تحديات التفرقة والتعصب، خاصة في ظل انتشار وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. كما أن غلبة الجهل أو التعصب في الخلاف تؤدي إلى التفرقة والفرقة، وهو أمر يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى وحدة الأمة، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: 103]. فالتعليم الصحيح، والتربية السليمة، والتوعية المستمرة هي السبل العملية التي يمكن من خلالها الحد من تعصب الأفراد وضبط الخلافات بما يحفظ سلامة المجتمع ووحدته. في الختام، فإن هذه الدراسة تؤكد أن الخلاف العقدي هو جزء لا يتجزأ من حياة الأمة، وهو مظهر من مظاهر الرحمة الإلهية في تشريع الدين، إلا أنه يجب ضبطه وتوجيهه وفق ضوابط شرعية وأخلاقية تضمن الوحدة، وتحفظ الأمة من الفتن والاختلافات المدمرة. وهذا يتطلب من جميع العاملين في الحقل الديني والعلمي والاجتماعي العمل المستمر على تعزيز فقه الخلاف وآدابه، وبلورة ثقافة الحوار البناء في جميع مستويات المجتمع الإسلامي.

**ملخص أهم نتائج البحث:**

- ❖ الخلاف العقدي ظاهرة طبيعية وراسخة في تاريخ الأمة الإسلامية، ويجب فهمه ضمن إطار محدد لا يخل بوحدة العقيدة وأصولها.
- ❖ التمييز بين الخلاف السائغ وغير السائغ هو حجر الزاوية في ضبط الخلاف، فهناك خلافات اجتهادية مشروعة لا تستوجب التبديع أو التكفير، وأخرى تخالف الثوابت الشرعية مما يجعلها باطلة ومحرمة.

- ❖ آداب الخلاف، خاصة الإنصاف واحترام المخالف، والرجوع إلى الأدلة الشرعية، تُعد أدوات رئيسية للحفاظ على وحدة المسلمين ومنع الفتن الناجمة عن الخلافات.
- ❖ التاريخ الإسلامي يحتوي على أمثلة حية من خلافات الصحابة والتابعين التي تم التعامل معها بحكمة، وهو ما ينبغي أن يكون نموذجًا يُحتذى في زماننا.
- ❖ غلبة الجهل أو التعصب في الخلاف تؤدي إلى التفرقة والفرقة، وهو ما ينافي مقاصد الشريعة الإسلامية في وحدة الأمة.
- ❖ أهمية التربية والتعليم في غرس ثقافة التسامح والاحترام المتبادل لضبط الخلاف والعناية بالأمن الفكري والاجتماعي.

**دور التعليم والتربية في نشر آداب الخلاف العقدي**

التربية والتعليم أساس في بناء شخصية المسلم المسلمة وتهيئته للتعامل مع اختلاف الرأي بما يرضي الله. قال تعالى:﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾[العلق: 1]، فالتعلم عبادة ومسؤولية. لذلك، يجب أن تُنشأ المناهج التعليمية والتربوية على تنمية قيم التسامح، والعدل، واحترام الآخر، وشرح الفرق بين الخلاف السليم والضار. قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة» (رواه مسلم)، والنصيحة تستلزم التواضع والرحمة، وعدم فرض الرأي بالقوة. تربية النشء على هذه القيم تمنع التطرف الفكري وتبني جيلًا قادرًا على الحوار العلمي البناء، وتفادي الفتنة التي تسببها الخلافات غير المضبوطة.

**آليات تطبيق آداب الخلاف في المؤسسات الدعوية والإعلامية**

المؤسسات الدعوية والإعلامية لها تأثير كبير على نشر العقيدة وثقافة التعامل مع الاختلاف. قال تعالى:﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾[النحل: 125]، وهذا يقتضي حكمة في عرض الخلاف وتجنب الجفاء والغلظة. تطبيق آداب الخلاف يحتاج إلى قواعد تنظيمية وتدريب الدعاة والعاملين على فهم تلك القواعد، كما يجب استخدام وسائل الإعلام بحذر للحد من الخلافات العقائدية التي قد تتفاقم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الأحاديث الدالة: «الرحمة لا تنزل إلا على الرحمة» (رواه الطبراني)، مما يدل على أن الخطاب الإعلامي والدعوي ينبغي أن يكون رحيمًا ومتسامحًا لتأثيره الإيجابي.

**التوصيات والمقترحات**

استنادًا إلى نتائج البحث، يُوصى بما يلي:

- ✓ ضرورة تعليم طلاب العلم والعامة قواعد وآداب الخلاف في المسائل العقدية، خصوصًا التمييز بين ما يجوز الخلاف فيه وما لا يجوز.
- ✓ تشجيع الوسطية والاعتدال في النقاشات العقدية، والابتعاد عن التكفير والتبديع بغير علم.
- ✓ إعداد دورات وورش عمل لتوعية الدعاة والعلماء بأهمية أدب الخلاف، وتأهيلهم لمواجهة بدع التطرف الفكري بأسلوب علمي ومنهجي.
- ✓ العمل على تعزيز ثقافة الحوار البناء والاحترام المتبادل بين الفرق والمذاهب المختلفة، مع الحفاظ على الثوابت العقدية الصحيحة.
- ✓ إجراء المزيد من البحوث العلمية والأكاديمية في موضوع آداب الخلاف، لاستجلاء طرق جديدة للحفاظ على وحدة الأمة وتطوير منهجية التعامل مع الخلافات.

**المراجع:**


[1] القرآن الكريم والسنّة النبوية.

[2] علواني، طة جابر فياض المعهد العالمي للفكر ،أدب الاختلاف في الإسلام. السعودية، (1992) ، الإسلامي.

[3] ابن الجوزي، يوسف بن عبد الرحمن، دغيم، محمود محمد السيد(1995) ،كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة. مصر: مكتبة مدبولي.

[4] خليلي، محمد انيس مصطفى, فقه الاختلاف: مبادئه وضوابطه (2011). لبنان: المكتبة العصرية.

[5] المشوخي، عبدالله سليمان، الحوار وآدابه في الإسلام، (2009). السعودية: العبيكان.

[6] محمد بن علوي المالكي الحسني ،العلامة السيد، منهج السلف في فهم النصوص (بين النظرية والتطبيق). (2013). لبنان: دار الكتب العلمية .
[7] فتاوى اللجنة الدائمة – المجموعة الثانية. الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط2، 1423هـ، المجلد 25، ص 421.
[8] فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش عدد الأجزاء: ٢٦ جزءا الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع – الرياض.
[9] فتاوى اللجنة الدائمة - 1 - المجلد 12 - الصفحة 133 - جامع الكتب الإسلامية.
[10] الموافقات في أصول الشريعة 477/4، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت. لبنان.
[11] إعلام الموقعين- ابن القيم 76/1، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد دار الجيل، بيروت لبنان.
[12] أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي 1119/2
[13] المستصفى في أصول الفقه، أبو حامد الغزالي .370/2، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة.
[14] الإعتصام- الشاطبي، ص 386
[15] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، 205/4.
[16] فتح الباري شرح صحيح البخاري- ابن حجر، 491/13
[17] مقتبس من كلام الإمام أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية (1/ 6) ص379 - أرشيف ملتقى أهل الحديث - هل ممن يخدمنا بهذا الموضوع الإمام أحمد وخلق القرآن - المكتبة الشاملة الحديثة.
[18] تفسير ابن كثير .113/4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
[19] مقالات الإسلاميين، 55.54/1. المكتبة العصرية بيروت.
[20] الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهرة، ص269، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض.